ملاحظات موجزة حول الحلقة النقاشية بعنوان:

"الاقتصاد السلوكي: منظور جديد للتحليل الاقتصادي – تطبيقات على التنمية المحلية"

الثلاثاء ٢٠ مارس ٢٠١٨، من الساعة العاشرة صباحاً وحتى الثانية عشرة ظهراً

المتحدث:
الدكتور/ محمد الكومي – أستاذ مساعد بالجامعة الأمريكية بالقاهرة

المعقبان:
اللواء/ أبو بكر الجندي – وزير التنمية المحلية
المهندس/ أحمد السجيني – رئيس لجنة الإدارة المحلية بالبرلمان المصري

رئيس الجلسة:
م. طارق توفيق، نائب رئيس مجلس الإدارة، المركز المصري للدراسات الاقتصادية

مدير الجلسة:
د. عبلة عبد اللطيف، المدير التنفيذي ومدير البحوث، المركز المصري للدراسات الاقتصادية

أهم ما جاء في كلمة المتحدث

- يمكن استخدام منهج الاقتصاد السلوكي في السياسات العامة وصياغة قرارات تحقق التنمية والأهداف المجتمعية من خلال دراسة سلوكيات الأفراد،
- الهدف الرئيسي من منهج الاقتصاد السلوكي في السياسة العامة يمكن تلخيصه في أربعة أهداف: أن تكون السياسة سهلة، جاذبة، مقبولة اجتماعيا ويتم تطبيقها في الوقت المناسب EAST (Easy, Attractive, Social and Timely).
- منهج الاقتصاد السلوكي يساعد على تحديد النوازع السلوكية Behavioral biases للأفراد تجاه مشكلة معينة وتوجيه الوكزات Nudgesالملائمة التي من دورها تغيير سلوك الأفراد لتحقيق نتائج أفضل للسياسات
- ويمكن تعريف الوكزات Nudges كتغييرات بسيطة مؤثرة في سلوك الأفراد بهدف تحقيق نتائج أفضل
- هناك أنواع مختلفة للنوازع السلوكية للأفراد من أهمها:
  - تجنب الخسارة Loss aversion
  - تجنب الأسف Regret aversion
  - الإفراط في الثقة Overconfidence
  - الإفراط في التفاؤل Optimism
  - تفضيل الحالة الحالية عن التغيير Status quo bias
  - Present bias and Framing effect bias

- يمكن الاستفادة من منهج الاقتصاد السلوكي في حل مشكلات مجتمعية، مثل كسر إشارات المرور، أو الاستهلاك المرتفع للكهرباء في مناطق معينة، أو إهدار المياه، حيث يتم في مثل هذه الحالات تحديد النوازع السلوكية التي تؤثر على موقف الفرد وصياغة سياسات لحل هذه المشكلات بناء على الاعتبارات السلوكية للمواطنين. ومن الأمثلة المطبقة في الدول الأخرى:
  - في بريطانيا للحد من قيادة السيارات على الطرق العامة بسرعات مرتفعة، من خلال استخدام منهج التحليل السلوكي، حيث يظهر للسائق الملتزم بالسرعات المقررة "ايموشن" الوجه الضاحك أو ما يطلق عليه smile face، وإذا تخطى السائق السرعات المقررة يظهر له على الفور "ايموشن" آخر هو الوجه الغاضب أو sad face، وهنا

يحصل المواطن على رد فعل فورى للسلوك الذي ارتكبه دون أن يكون هناك حاجة إلى انتظاره تلقى المخالفات التي ارتكبها، وهنا يتم توجيه رسائل محددة للمواطنين تدفعهم إلى السلوك الجيد والبعد عن السلوك الخاطئ.

- في جنوب أفريقيا لجأت الحكومة إلى نفس الأسلوب في تحسين سلوكيات المواطنين في استهلاك المياه، وقد أدى ذلك إلى توفير ٤ لتر من الاستهلاك اليومي لكل منزل.
- ولاية كاليفورنيا الأمريكية طبقت هذا المنهج لتقليل استهلاك الكهرباء في المناطق ذات الاستهلاك المرتفع، حيث توضح للمنطقة معدلات الاستهلاك، ومن يتعدى هذه المعدلات يجد الوجه الغاضب على فاتورته، وهو دافع لتعديل سلوكه، وقد تم تطبيق ذلك على ٢٩٠ منزل في الولاية، وكان له تأثير جيد على المديين القصير والطويل.

- مع زيادة الاهتمام بالاقتصاد السلوكي عالميا، قام عديد من الدول بإنشاء وحدات للتوجيه السلوكي داخل الحكومات من بينها دول عربية مثل لبنان Lebanon Nudges والسعودية Center for Strategic Development – Behavioral Insight وقطر (وحدة قطر للتوجيه السلوكي). وبحلول ٢٠٢٠ سيكون لدى كل دول الخليج وحدة للتوجيه السلوكي
- باستخدام الوكزات للتأثير على سلوك الأفراد من خلال العمل على المعايير الاجتماعية Social norms، يمكن لصانعي السياسات تقليل السلوك الغير مرغوب به لدى الأفراد أو تشجيع سلوك إيجابي. ويتم هذا الأسلوب من خلال المزج بين المعايير descriptive and injunctive.
- ومن الأساليب التي يمكن أن تحدث تغييرا في سلوك الأفراد الـ Timely-Feedback ويمكن تطبيقها في مجالات عديدة مثل الـ Fundraising حيث أثبتت التجارب أن عقد حوار مع شخص استفاد من المنح لمدة ١٠ دقائق يمكن أن يرفع القيمة الإجمالية للتبرعات بنسبة ١٧١%.
- التقدير الاجتماعي social recognition من الأساليب التي يمكن أيضا أن تحدث تغييرا في سلوك الأفراد وبالتالي تحقيق نتائج أفضل للسياسات العامة (محفزات غير مالية مثل جائزة موظف الشهر).
- يمكن الاستفادة من منهج الاقتصاد السلوكي لتحقيق الشمول المالي من خلال التعامل مع النزعة السلوكية ضد الفائدة المنتشرة بين أفراد المجتمع بتطبيق الاتحاد الائتماني للفقراء على مستوى القرية على غرار نموذج الجمعية المنتشر في المجتمع المصري.
- بالتعاون مع وزارة التنمية المحلية تم تجربة الاتحاد الائتماني في إحدى قرى محافظة الفيوم خلال الفترة من ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٦ حيث ضم الاتحاد ١٠٠ عضو وتم القيام بتجارب عملية لقياس رأس المال الاجتماعي وتوصلت التجربة إلى أن الأفراد المشتركين في الاتحاد الائتماني لديهم أعلى رأس مال اجتماعي مقارنة بغيرهم خارج الاتحاد. ونجحت التجربة في تحسين حياة الفقراء ممكن يبحثون عن مصدر تمويل لمشاريعهم دون اللجوء للاقتراض بالفوائد، خاصة وان فائدة المشروعات متناهية الصغير مرتفعة جدا تصل إلى ٢٠٠%.

عرض المركز المصري للدراسات الاقتصادية

- الاقتصاد السلوكي يعد من التوجهات الجديدة في العالم، وظهر له العديد من التطبيقات التي استخدمتها جهات مختلفة منها البنوك، وهو مزيج من علم الاقتصاد وعلم النفس حيث يدرس العوامل النفسية التي تؤدى إلى اتخاذ الشخص قرارات، وهو ما يمكن استخدامها بصورة كبيرة في عملية التنمية المجتمعية من خلال صياغة برامج تنموية تخاطب الفرد بناء على احتياجاته وثقافته المجتمعية والعديد من الاعتبارات النفسية التي تؤثر على قيامه بسلوك معين.
- يمكن أن يستفيد "مشروعك" من الاقتصاد السلوكي، وهي المبادرة التي أطلقتها وزارة التنمية المحلية في مارس ٢٠١٥ لتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.
- تم حتى الآن تمويل ٨٦٤٧٢ مشروع بإجمالي قروض ٥ مليار جنيه حيث يستحوذ النشاط التجاري على ٧٤% من إجمالي القروض الممنوحة، ويلاحظ الضعف الشديد للتمويل المقدم للأنشطة الإنتاجية وخاصةً المشروعات الزراعية، كما ان أداء المشروع أفضل في محافظات دون الأخرى، مثل قنا ودمياط والشرقية، وحصلت المرأة على ٣١% من إجمالي القروض الممنوحة .
- يقدم "مشروعك" حالياً برنامج تمويلي موحد لكل الفئات ولكن هناك احتياجات تمويلية مختلفة حسب مرحلة المشروع ونوعه ومكانه.
- يمكن تحسين كفاءة مشروعك من خلال الاقتصاد السلوكي بتقديم برامج تمويلية مناسبة لكل فئة حسب مرحلة المشروع ونوعه ومكانه، فيمكن أن يقدم البرنامج خدمات إضافية بتنسيق من جهاز "مشروعك" مع جهات أخرى

مثل الخدمات المتعلقة بالإجراءات، وخدمات الدعم الفني، وتقديم الخدمات التسويقية للعملاء، والخدمات التمويلية المصرفية، والخدمات التمويلية غير المصرفية، ووجود شخص بكل مقر لتقديم المشورة الفنية بقدر المستطاع للعملاء.

- استهداف أنشطة بعينها بتنسيق مع جهات أخرى أخذا في الاعتبار الامكانات الاقتصادية لكل محافظة يتم استهداف، مثل مشروعات صناعية لإنتاج للمكونات الوسيطة للصناعة أو لإحلال الواردات، ومشروعات خدمية ذات طبيعة تكميلية للنشاط الصناعي، ومشروعات حرفية، ومشروعات "وظيفتك جنب بيتك."
- ضرورة توفير Ecosystem متكامل في جميع محافظات مصر يحترم خصوصية المحافظات والفئات المجتمعية المختلفة يمكن من خلاله تعزيز ريادة الاعمال وتوليد فرص عمل مستدامة بشكل يجمع بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

أهم ما جاء في النقاش

- ضرورة اتخاذ الحكومة تطبيقات الاقتصاد السلوكي كأداة لتحقيق نتائج أفضل في تنفيذ السياسات.
- الجدير بالذكر ان الفائز بجائز نوبل للاقتصاد العام الماضي وهو الاقتصادي الأمريكي ريتشارد ثالر عن إسهاماته في علم الاقتصاد السلوكي، وهو العلم الذي حظي باهتمام دولي كبير خلال السنوات القليلة الماضية.
- على مستوى التنمية المحلية، يمكن الاستفادة بتطبيقات الاقتصاد السلوكي في تعزيز المشاركة المجتمعية للمواطنين وتعظيم الاستفادة من الموارد.
- المحليات هي التي تقود الاقتصاد الأمريكي حاليا، وهي التي يمكن أن تقود ثورة تعليمية وثقافية واقتصادية في أي دولة، ويمكن أن يؤدى استخدام منهج الاقتصاد السلوكي في تنمية المجتمع المحلي إلى أن تقوم المحليات بدورها في إحداث ثورة بالدول المختلفة من أسفل إلى أعلى "Bottom-Up Approach ".
- يمكن الاستفادة من تطبيقات الاقتصاد السلوكي في علاج مشكلة القمامة من خلال التأثير على الSocial norms حيث أن حل هذه المشكلة يعتمد على الوعي المجتمعي بالدرجة الأولى، وهذا لا يعنى أن تتخلى الحكومة عن مسئولياتها، ولكن التزام المواطنين يخفف كثيرا من المجهود الذي تبذله الحكومة
- يمكن استخدام منهج الاقتصاد السلوكي في الحد من الفساد في الجهاز الإداري على غرار مؤشر إدراك الفساد الذي كان يصدره مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.
- هناك تطبيقات ناجحة للمنهج الاقتصاد السلوكي لتشجيع العمل الحر والحد من عمالة الأطفال.
- يمكن الاستفادة من تطبيقات الاقتصاد السلوكي في تحسين ترتيب مصر في مؤشر ريادة الأعمال العالمي الذي بلغ ٧١ في عام ٢٠١٨ وبالأخص إذا تم التركيز على مؤشر إدراك الفرصة.
- ضرورة وضع خطة زمنية واضحة للتحول إلى اللامركزية في مصر وخلق مناخ تنافسي بين المحافظات وقياسها من خلال مؤشر على غرار مؤشر التنافسية العالمي الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي.
- التغيير الحقيقي في المحليات مشروط باكتمال وفاعلية تطبيق القوانين الثلاث الآتية: قانون الخدمة المدنية، قانون الإدارة المحلية وقانون التخطيط.
- ضرورة الاستفادة من الدراسة التي أعدها المركز لتحسين كفاءة برنامج مشروعك، لاستهداف تحقيق نتائج مضاعفة في عام ٢٠١٨، سواء في عدد المستفيدين أو حجم تمويل المشروعات، حيث أن مؤشر الاسترداد للقروض الممنوحة لعملاء المشروع بلغت ٩٧% وهي نسبة مرتفعة جدا.
- يتم حاليا إعداد قانون موحد للتراخيص المؤقتة للأنشطة المختلفة بخلاف النشاط الصناعي الذي بدوره سيساعد على رفع كفاءة وفاعلية البرامج التمويلية المختلفة.
- ضرورة تحديد المسئوليات في تطبيق الاقتصاد التحليلي لضمان نجاح التجربة، وحتى لا ينتهي إلى عدم الاستكمال كما حدث للكثير من المشروعات السابقة لغياب تحديد الأدوار والمسئوليات للجهات المختلفة.